

من ظهوره ففتح صفة الانباع **قوله** في جواز فتح المنادى معها قال
الدونوشي ظاهر انها ليست مثله في غير ذلك كذا في الفها وقد
يقال انما قيد بذلك لانه الذي قدمه الموضح فلينما حل **قوله** انباعا
مقتضى عليه فيه نظر اذ الوجه الثلاثة المذكورة قاي ايضا هنا
قوله وانا الثاني في حكم الافضال جواب عما يقال الاحكام انما تنبي
على حركة الاحز ونون ابنه التي انبعت ليست اخرا وانما لم يجعل الانباع
لنا ابنه لان النون تكون ح حاجزا حصينا للحر كما بينهما وانما احتاج
الشر لذلك لانه جعل الفتح للانباع لا للتركيب والا لزم الفتح في بيت
كما يعلم مما نقله عن ابي عمر ومن العلام وبهذا يعرف ما في قول الشهاب
القاسمي قضية **قوله** الش وانا الثاني في ان الانباع حركة نون ابنه
دون التا ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبي في تعليل فتح العلم
الموصوف بابن ووجه الفتح الانباع حركة نون ابن لان الاسمين
لما كثر استعمالهما صار الاسم الواحد فجاز فيهما من الانباع ما جاز
في الاسم الواحد انتهى انه لا حاجة الي ان يقال ان الثاني ابنه حيث
الحقنا هابن في حكم الانفعال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل ان
معناه ولا مانع من انباع حركة التا ويرد ان النون حاجز حصين
لنحر كما قد سبق **قوله** في النهاية الخ قال الدونوشي فيه نظر لان
حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التا انباعا بل عليه ينبغي
الفتح ويعرف من كلام الش وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر
واما نحو زيد بن زيد بن مسمى بهما بالثا على قياس يار زيد بن
سعيد بالفتح لثا والفتح هنا بخلافه في مسلمات فيبطل قول الش
ولافي

ولافي المنفي والمجموع على حده وقوله وهذا مبني على القول بالتركيب
فيه نظر اما في المنفي والمجموع فلما علمت واما في نحو مسلمات بالتركيب
ليقتضي الفتح لا الكسر كما علمت ايضا انتهى **قوله** وجه كسر
نحو مسلمات على القول بالتركيب ان انما قبل به بحركة المنادى بحركة
نفسه وحركة جمع الموث في النصب الكثرة وقوله واما نحو زيد بن
الخ فان اراد انه مع كونه باليات على القول بالانباع له بطلان
قوله الشوكتة منفتح عن اراد انه على القول بالتركيب فهو عين
كلام الش والظاهر ان قول الش ولا في المنفي والمجموع على حده معناه
اذ احكي اعرابهما فلا يرد عليه الاعتراض واعلم ان كون كلام النهاية
مبني على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب
لما بيناه في وجهه واما بالنظر لقوله ومن اجري الاعراب الخ فكون
المتاسب ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الال بالتركيب
وان جاز ان يكون للانباع وقوله واما على الانباع فلا الخ فانظر لما
فصله على حكاية الاعراب **قوله** حاكيا اعرابهم قال الدونوشي في
اعرابه بل جمع المذكور **قوله** ففتحها اي ان تركيب قوله او ضمها اي ان
تركيب **قوله** والثا في بالاضافة لانه لم يفتح حتى بسبب تعريف
العلية **قوله** واعتزضه ابو حيان الخ اعتراضه واعتراضه لمع انما يرد ان
سلم ابن مالك ذلك والافتقار بهتسك بظاهرة تعريف التاكيد للفظي
فانه صادف مع اختلاف وجهي التعريف ومع اتصال الثاني بالانفعال
به الاول **قوله** واما على القول بالانباع فلان القياس على هذا ان يعجز
اخر **قوله** فنحو ما عسى الخ قال الدونوشي على في شرح التسهيل